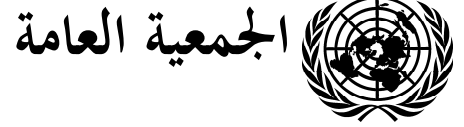


Distr.: General
18 January 2016
Arabic
Original: English/Spanish



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة التاسعة والأربعون
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦

تقديم المساعدة التقنية في مجال إصلاح القوانين
تجميع التعليقات الواردة من الدول على مشروع مذكرة توجيهية بشأن
تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول من أجل إجراء إصلاحات سليمة
للقانون التجاري
مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - التعليقات الواردة من الدول على الوثيقة A/CN.9/845، والتي تلقتها الأمانة ردّاً على مذكرتها الشفوية LA/TL 131(9) - CU 2015/183/OLA/ITLD المعمّمة على جميع الدول في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥
٢٠	ثالثاً - تعليق من دولة تلقتها الأمانة رداً على مذكرتها الشفوية LA/TL 131(9) - CU 2015/245/OLA/ITLD المعمّمة على جميع الدول في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥



أولاً - مقدمة

١- طلبت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٠ من الأمانة أن تنظر في سبل لتحسين إدماج ما تضطلع به من أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين في الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في الميدان، وبخاصة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المكاتب القطرية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.^(١) واستجابة لذلك الطلب، قدمت الأمانة إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والأربعين، مشروع مذكرة توجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري (A/CN.9/845).

٢- وبعد النظر في تلك المسألة أثناء تلك الدورة، طلبت اللجنة إلى الدول أن تقدم إلى الأمانة أي اقتراح لديها بتنقيح النص. وأُتفق على أن تعمم الأمانة على جميع الدول، مع الصيغة المنقحة للنص، تجميعاً لكل التعليقات الواردة من الدول. وكان من المفهوم أنه، إذا تسنى الحصول على موافقة الدول على النص المنقح قبل أو أثناء النظر في تقرير اللجنة في اللجنة السادسة للجمعية العامة في عام ٢٠١٥، فقد تود اللجنة السادسة نفسها إقرار النص، بغية تجنب التأخير في إصدار الوثيقة. وإن لم يحصل ذلك، فقد يقتضي الأمر إحالة المسألة إلى اللجنة من جديد لكي تنظر فيها أثناء دورتها المقبلة. وطلب إلى الأمانة أن تتبع عن كثب، لدى تنقيح النص، صياغة قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د-٢١) المتعلق بإنشاء الأونسيترال، وأن تتجنب الدخول في مجالات لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بولاية الأونسيترال. وطلب إلى الأمانة أيضاً أن تخصص ما يكفي من الوقت للنظر في النص المنقح خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة إذا تعين النظر في النص المنقح في ذلك الحين، وأن تتخذ تدابير لتخصيص وقت محدد لذلك البند في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.^(٢)

٣- وعملاً بتلك القرارات، عممت الأمانة مذكرة شفوية على الدول في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ طالبة إليها أن تقدم اقتراحات من أجل تنقيح الوثيقة A/CN.9/845 وأن تضع في الاعتبار، لدى صياغة تلك الاقتراحات، وعلى النحو الذي طلبته اللجنة،^(٣) النطاق والغرض المقصودين لهذه الوثيقة التي ينبغي أن تظل قصيرة وموجزة وبسيطة لكي تصلح للاستعمال من جانب قرائها المتوقعين. وأشار في المذكرة الشفوية إلى أن النطاق والغرض المقصودين للوثيقة التوجيهية يتمثلان

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/65/17)، الفقرة ٣٣٦.

(٢) المرجع نفسه، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٧ (A/70/17)، الفقرتان ٢٥١ و ٢٥٢.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٢٥١.

في أن تكون أداة لزيادة الوعي على نطاق الأمم المتحدة بشأن أهمية الإصلاحات السليمة للقانون التجاري واستخدام معايير القانون التجاري المقبولة دولياً في هذا السياق.

٤- ويُستنسخ في الباب الثاني من هذه المذكرة تجميع التعليقات التي تلقتها الأمانة من الدول بشأن الوثيقة A/CN.9/845 رداً على تلك المذكرة الشفوية. وإضافة إلى تلك التعليقات، تلقت الأمانة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ تعليقاً من دولة رداً على مذكرة شفوية للأمانة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عمّمت بها الأمانة على جميع الدول، على النحو الذي طلبته اللجنة (انظر الفقرة ٢ أعلاه)، جميع التعليقات الواردة على الوثيقة A/CN.9/845 مع نسخة من المذكرة التوجيهية التي نقحتها الأمانة عملاً بتلك التعليقات (النسخة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر من المذكرة التوجيهية). ويستنسخ الباب الثالث من هذه المذكرة ذلك التعليق الوارد من الدولة المعنية.

٥- ولعل الدول تود أن تلاحظ أن الوثيقة A/CN.9/883 التي ستكون معروضة على اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين تتضمن مشروع مذكرة توجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول، بناءً على طلبها، من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري. وقد أعد المشروع استناداً إلى النسخة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر من المذكرة التوجيهية، بما في ذلك التعليقات التي قدمتها الدول إلى الأمانة على تلك النسخة، ومنها التعليقات المقدمة خلال المشاورات غير الرسمية في إطار اللجنة السادسة. وبناءً على طلب اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين (انظر الفقرة ٢ أعلاه)، سوف تخصص الأمانة وقتاً في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للأونسيتال (A/CN.9/859) من أجل مناقشة مشروع المذكرة لتوجيهية.

ثانياً- التعليقات الواردة من الدول على الوثيقة A/CN.9/845، والتي تلقتها

الأمانة رداً على مذكرتها الشفوية - LA/TL 131(9)

CU 2015/183/OLA/ITLD المعممة على جميع الدول

في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥

(حسب التسلسل الزمني لتلقي الأمانة للردود)

سنغافورة [٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥؛ الأصل بالإنكليزية]

- تغييرات مقترحة في الجملة الثالثة من الفقرة ٣ من الباب باء-٢ (ينبغي الاصطلاح بتقييم منتظم للحاجة إلى المساعدة على إجراء إصلاحات القانون التجاري على الصعيد الوطني):

"ويتعين أن يكون عمل آليات الفصل في المنازعات وإنفاذ التعهدات الملزمة في سياق التجارة والاستثمار مستنداً إلى حقوق الإنسان القواعد المعترف بها دولياً، وينبغي أن يكون الوصول إلى هذه الآليات سهلاً وأن تكون ميسورة التكلفة ومتسمة بالكفاءة والفعالية."

[نصّ تعليق مصاحب للتعديلات على ما يلي: "ينبغي أن يمثل الفصل في المنازعات وإنفاذ الالتزامات التجارية على النحو الواجب للقواعد الدولية، وليس فقط لحقوق الإنسان."]

- التغييرات المقترحة في الفقرة ١ من الباب باء-٥ (الأونسيترال هي الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي، ولذلك ينبغي الاعتماد عليها في تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري):

"الأونسيترال هي الهيئة العالمية المحايدة الوحيدة المعنية بوضع القوانين الدولية والمناطق بها سن التشريعات بشأن مسائل القانون التجاري نيابة عن المجتمع الدولي بأسره. ولا تقتصر المشاركة وتشارك في عملية الأونسيترال التشريعية على الدول والمنظمات الحكومية الدولية المعنية، وتساعدها بل تشارك فيها أيضاً رابطات مهنية ذات صلة ومنظمات غير حكومية أخرى. ويسهم ذلك في تحقيق الشفافية وشمول الجميع في عملية وضع المعايير. ويكفل التدقيق في المقترحات التشريعية المقدمة من ممثلي مصالح اقتصادية واجتماعية متنوعة ومدارس قانونية مختلفة ومجتمعات على مستويات متباينة من التنمية. وبذلك يتم تضيق الفجوة المحتملة بين وجهات نظر الوفود الحكومية ووجهات نظر ممثلي عالم الأعمال التجارية إلى أدنى حد ممكن، وتعكس النصوص المعتمدة التوازن الأمثل بين المصالح المتنافسة العديدة على أكمل وجه. وتضمن هذه الحقائق، مقترنة ببناء توافق الآراء، وجود عملية تشريعية موافقة للأصول من نوع يضفي المشروعية على المعايير التي تضعها الأونسيترال، باعتبارها معايير مقبولة دولياً وليست منتجات لأي نظام معين أو بلد معين."

[نصّ تعليق مصاحب للمجموعة الأولى من التعديلات على ما يلي: "هذا يجسد المبدأ الأساسي الذي ينظم الأونسيترال المؤلفة من دول. وبعد مناقشات مستفيضة، قررت الأونسيترال أن الدول وحدها هي التي يمكنها أن تتخذ قرارات الأونسيترال وليس المراقبين من قبيل المجموعات الصناعية والمنظمات غير الحكومية الأخرى المهتمة بالموضوع. (انظر الوثيقة A/65/17، الفقرات ٢٩٩-٣٠٦ والمرفق الثالث). وتتمثل مشاركة هذه المجموعات الصناعية والمنظمات غير الحكومية الأخرى في مساعدة الدول المشاركة على التوصل إلى أفضل النتائج الممكنة."]

[نصّ تعليق مصاحب للمجموعة الثانية من التعديلات على ما يلي: "إن الجملة الأصلية تصعب قراءتها في سياق المناقشة الواردة هنا. ويجسد الجزء الأول من هذه الجملة بدرجة كافية وجهة النظر المراد عرضها هنا."]

- التغييرات المقترحة في الفقرة ٢ (ج) ٢، من الباب جيم-١ (الإطار القانوني):

"٢" تحديد جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بإصلاح القانون التجاري، بما في ذلك أوساط الإصلاح الوطنية والخبراء الدوليون ومختلف مقدّمي المساعدة في مجال سيادة القانون العاملين في نفس المجال أو في مجال ذي صلة، وما إلى ذلك، وضمان إجراء مشاورات سليمة معهم وعند الاقتضاء إقامة شراكات استراتيجية معهم عند الاقتضاء؛"

[نصّ تعليق مصاحب للتعديلات على ما يلي: "ليس واضحاً ما المقصود بالدخول في "شراكات" مع أصحاب المصلحة. فالإصلاحات يُفترض أن تجريها الحكومات، بحيث إن الحكومة المعنية هي من يحدد الجهة التي ترغب في إقامة شراكة معها. وينبغي ألا يكون موظفو الأمم المتحدة هم من "يضمن" أن تدخل الحكومات في شراكات مع الكيانات التي يحددها هؤلاء الموظفون."]

- التغييرات المقترحة في الفقرة الفرعية (ج) من الباب جيم-٣ (القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، وعموم الجمهور):

"(ج) إدامة حوار منتظم مع منظمات المجتمع المدني والمجموعات المنظمة غير الحكومية التي تمثل مختلف شرائح المجتمع (مثل المستهلكين، والمجتمعات المحلية، والمستفيدين النهائيين من الخدمات العمومية، وآحاد رواد الأعمال، وأصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والأوساط الأكاديمية)، بشأن آرائهم حول التدابير اللازمة لتحسين إطار القانون التجاري في الدولة؛"

[نصّ تعليق مصاحب للتعديلات على ما يلي: "فيما يخص تعليمات كهذه صادرة عن الأمم المتحدة، فإن المصطلح السليم ينبغي أن يكون المصطلح المستخدم في ميثاق الأمم المتحدة. (انظر المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة)."]

- التغييرات المقترحة في الفقرة ١١ من المرفق:

"١١" توجد آليات لرصد ومراقبة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات العمومية."

[نصّ تعليق مصاحب للتعديلات على ما يلي: "لا يرتبط ذلك بالمساعدة التقنية في مجال إصلاح القانون التجاري."]

الأرجنتين [١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ الأصل بالإسبانية]

...

(١) حذف المبادئ ٢ و ٣ و ٤ أو تعديلها من قبل الأمانة بحيث تتفق صيغتها مع الهدف من المذكرة التوجيهية.

(٢) الاستعاضة عن عبارة "تدفق التجارة الدولية" في كل أجزاء النص بعبارة "إنهاء التجارة الدولية إنماء كبيرا"، وهو ما يتسق مع الصيغة المستخدمة في قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د-٢١)...

إكوادور [٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ الأصل بالإسبانية]

"... في هذا الصدد، تود إكوادور أن تؤكد مجددا مدى أهمية أن تمثل أعمال الأونسيتال وجميع الوثائق التي تعدها الأمانة امتثالا تاما لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د-٢١) الذي يوضح بجلاء ولاية اللجنة.

وبناء على ما تقدم، ينبغي أن تعتمد الوثيقة توجهها أكثر عمومية وأن تشير إلى "المساعدة في تشجيع التنسيق والتوحيد التدريجين للقانون التجاري الدولي" أو مجرد "المساعدة في تنفيذ القانون التجاري الدولي". ومن نفس المنطلق، ينبغي أن تتجنب المذكرة المصطلحات التي توحى بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحديدًا فيما يتعلق بنظمها القانونية والتشريعية.

ومن الجدير بالذكر أن عمليات الإصلاح الداخلي تقع على وجه الحصر ضمن نطاق اختصاص الدولة وأن الصكوك التي تعدها الأونسيتال، باستثناء اتفاقياتها، غير ملزمة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تحدد الوثيقة بما يكفي من الوضوح أن الهدف من أنشطة اللجنة ليس - على نحو ما يوحى به مشروع المذكرة - فرض تشريعات جديدة على الدول الأعضاء أو إرغامها على إحداث تغييرات تشريعية داخلية، وإنما فقط وضع مبادئ توجيهية أو قوانين نموذجية يمكن للدول أن تستند إليها في وضع لوائح تجارية ذات صلة.

ويجب أن تكون الوثيقة قصيرة وموجزة وبسيطة وأن تتجنب، تحقيقا لهذه الغاية، الإشارة إلى المسائل التي لا ترتبط مباشرة بولاية اللجنة، من قبيل السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات وإعادة البناء بعد انتهاء النزاعات. وينبغي أن تتفادى أيضا إصدار أحكام قيمية فيما يتعلق بأنشطة الدول.

وفيما يلي المزيد من التعديلات المقترحة على الوثيقة A/CN.9/845:

- حذف الإشارات إلى "إصلاحات القانون التجاري على الصعيد الوطني" و"إصلاحات القانون التجاري على الصعيد القطري" من جميع الأبواب والفقرات.
- يُقترح حذف الفقرة ٢ من الباب الفرعي ١ من الباب باء (المبادئ التوجيهية)، إذ لا يمكن الادعاء بأن تحرير التجارة في حد ذاته يسهم في التعاون الاقتصادي أو استقرار الشعوب ورفاهها. بل إن الواقع يشير إلى أن النظام الاقتصادي تحديداً هو الذي أدى إلى تعميق الفوارق وارتفاع مستويات الفقر في بعض أنحاء العالم. ولا تزال التجارة الدولية غير عادلة، وهي تميز بين البلدان التي تنتج المواد الخام وتلك التي تنتج السلع ذات القيمة المضافة، وكذلك بين الدول ورؤوس الأموال العابرة للحدود الوطنية.
- يُقترح أن تُحذف الفقرة ٣ من الباب الفرعي ١ من الباب باء (المبادئ التوجيهية)، إذ إن مجالات النشاط المشار إليها لا ترتبط بولاية الأونسيتال.
- في الفقرة ٢ من الباب باء-٢، يُقترح حذف الجزء الأول من الفقرة (الذي ينتهي بالعبارة "تفسيره وتطبيقه الموحد"، أي الجملة الثلاث الأولى). ويشير "الإطار القانوني" إلى مواضيع تعالجها منظمات دولية أخرى وتدخل في نطاق اختصاص الدول.
- في الفقرة ٣ من الباب باء-٢، يُقترح حذف الجزء الأول من الفقرة (الذي ينتهي بالعبارة "من ينتهكون الإطار القانوني"، أي الجملتين الأولى). ذلك أن الدول ونظمها القانونية هما وحدهما من يجوز لهما تفسير الأحكام التشريعية وتطبيق الجزاءات عندما يُنتهك أحد القوانين.
- في الفقرة ١ من الباب باء-٣، يُقترح حذف الجزء الثاني من الفقرة (بدءاً من عبارة "ويمكن أن تفضي السياسات"، أي الجملة الأخيرة) حيث إنه يشكل حكماً قيمياً لا لزوم له.
- في الفقرة ١ من الباب باء-٤، يُقترح حذف الجزء الثاني من الفقرة (اعتباراً من العبارة "كما ينبغي توافر خبرات..."، أي الجملة الأخيرة). ذلك أن الدول وسياساتها الخارجية هما وحدهما من يجوز لهما أن يحددا تنسيق مواقف الدول في المحافل الدولية ومستوى وهيكل وفودها.

- يُقترح حذف الفقرة ٢ من الباب باء-٤. ذلك أن إصلاح النظم القانونية لا يدخل ضمن اختصاص اللجنة.
- في الفقرة ٣ من الباب باء-٤، يُقترح حذف الجزء الأول من الفقرة (الذي ينتهي بالعبارة "في مرحلتي التشريع والتنفيذ"، أي الجملة الأولى)، حيث إنه يشكل حكما قيميا لا لزوم له.
- في الفقرة ١ من الباب باء-٥، يُقترح أن يُستعاض عن الجزء الأول من الفقرة بالنص التالي: "الأونسيترال هي الهيئة القانونية لمنظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي. وهي منتدى حكومي دولي مكون من ٦٠ دولة عضوا تنتخبها الجمعية العامة. وعضويتها ممثلة لمختلف المناطق الجغرافية والنظم القانونية والاقتصادية الرئيسية. كما تشارك فيها المنظمات الحكومية الدولية والرابطات المهنية ومنظمات غير حكومية أخرى بصفة مراقب." ثم تستمر الفقرة من بعد ذلك حتى العبارة "مستويات متباينة من التنمية." ويُقترح حذف الجزء الثاني من الفقرة (اعتبارا من العبارة "وبذلك يتم تضيق الفجوة") حيث إنه يشكل حكما قيميا لا لزوم له.
- في إطار الباب جيم، الإطار التشغيلي، يُقترح أن يستعاض عن الجزء الأول من الفقرة الافتتاحية بالنص التالي: "من الضروري تحديد احتياجات البلدان فيما يتعلق بالمساعدة في تنفيذ القانون التجاري الدولي بالتنسيق مع حكوماتها، وفي حال طلبها فقط، ودمج تلك المساعدة في السياق المناسب لعمليات الأمم المتحدة" على أن تستمر الفقرة من بعد ذلك حتى عبارة "وفي الاستعانة بها".
- في الباب جيم، ("الإطار التشغيلي")، الباب الفرعي ١ ("الإطار القانوني")، الفقرة ٢، ينبغي حذف الفقرة الفرعية (أ). ذلك أن هذا النص يتجاوز ولاية الأمم المتحدة، ومن ثم ولاية الأونسيترال. وفي الفقرة الفرعية (ج) '٣' من النسخة الإسبانية من الوثيقة، ينبغي الاستعاضة عن كلمة "individualizando" بكلمة "identificando". وينبغي حذف الجزء الأخير من الفقرة الفرعية، بدءا من العبارة "وضمن إجراء". فهذه الأنشطة لا تقع ضمن اختصاص اللجنة على اعتبارها مسائل داخلية. وفي الفقرة الفرعية (ج) '٣'، لا بد من الاستعاضة عن كلمة "إعداد" بعبارة "دعم إعداد". وينبغي حذف الجزء الأخير من الفقرة الفرعية، بدءا من العبارة "وضمن إجراء". ومرة أخرى، فإن هذه الأنشطة تقع على عاتق الدولة وليس الأونسيترال.
- وفي المرفق، يُقترح حذف الفقرتين ١٠ و ١١. فهما لا تمتّان للموضوع بصلة.

بيلاروس [٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ الأصل بالإنكليزية]

"... الاستعاضة عن الجزء الثاني من الجملة الأخيرة من الفقرة ٢ من الباب باء-١ من مشروع المذكرة التوجيهية بالنص التالي: "وبناء على ذلك، قد يسهمان في تحقيق الأغراض المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٥ (د-٢١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ بشأن 'إنشاء لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة'.

"..."

قبرص [٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ الأصل بالإنكليزية]

"... استلمت السلطات المختصة في جمهورية قبرص المذكرة الشفوية المذكورة، والوثيقة المعنونة "تقديم المساعدة التقنية في مجال إصلاح القوانين" المرفقة بها، وأحاطت علماً بهما ..."

إسرائيل [٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ الأصل بالإنكليزية]

"..."

تعليقات عامة

١ - إن أحد العناصر المهمة في تيسير إصلاح القانون التجاري هو وضع خطة عمل محكمة البناء يمكن أن تركز على تحديد الأهداف والمقاصد المتوخاة من الخطوات المختلفة (من أجل تقديم المساعدة واتخاذ تدابير الإصلاح على السواء)، ووضع جدول زمني، واستحداث استراتيجيات لمعالجة مواطن الضعف أو أوجه القصور التي تعترض مختلف القواعد أو الممارسات التشريعية، وتخصيص الموارد. ويُقترح أن تشجع المذكرة التوجيهية هيئات الأمم المتحدة على أن تقترح على الدول اعتماد خطة عمل منظمة من هذا القبيل.

٢ - ويعد التنسيق عنصراً أساسياً في عملية إصلاح القانون التجاري. وفي سياق المذكرة التوجيهية، يمكن أن يكون من المستصوب أن يُسلَّط الضوء على أهمية التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة، وكذلك الإدارات الحكومية المحلية، المشاركة في جهود الإصلاح. وأحياناً يكون هذا التنسيق ضرورياً لتفادي ازدواجية الجهود، ويمكن تحقيقه بتعيين منسقين مناسبين في كل هيئة أو وكالة لتنسيق مبادرة إصلاحية محددة.

٣- ولعل من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام في المذكرة التوجيهية لاستخدام قوانين الأونسيتال النموذجية والصكوك المماثلة الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى كأساس أو مصدر إلهام للتشريعات في إطار إصلاح القانون التجاري. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤكد المذكرة التوجيهية على إمكانية تكييف القوانين النموذجية وفقاً للظروف الداخلية وعلى إمكانية أن تختار الدول الأحكام الأكثر أهمية بالنسبة إلى نظمها القانونية.

٤- وينبغي أيضاً أن تشير المذكرة التوجيهية بإيجاز إلى التعاون وتبادل الممارسات الجيدة بين الدول، وهو ما يمكن أن تدعمه أو تشجعه الهيئات التابعة للأمم المتحدة كأداة يمكن أن تضطلع بدور كبير في تعزيز إصلاح القانون التجاري. وتؤكد المذكرة التوجيهية في عدة مواضع من النص أن إصلاح القانون التجاري يرتبط ارتباطاً قوياً بالالتزامات القانونية الدولية. ونحن نعتبر ذلك نقطة مهمة للغاية. ومع ذلك، يمكن اعتبار أن هناك حاجة لتوضيح أن القصد هو التطلع إلى تحقيق الاتساق بين القانون الداخلي والالتزامات الدولية وليس إيجاد ثغرات أو حالات تضارب بين الاثنين، وقد يساء تفسير النص الحالي في المذكرة التوجيهية باعتباره يرمي إلى إيجاد مثل هذه الثغرات وحالات التضارب.

مقترحات بشأن النص

٥- نرى أن من الأفضل الامتناع قدر الإمكان عن استخدام مصطلح "المواءمة" في المذكرة التوجيهية، إذ يمكن تأويله باعتباره دعوة إلى مواءمة كاملة ومفرطة الاتساع بين القوانين المحلية والقانون التجاري الدولي. وبناء على ذلك، يرجى الاطلاع على التعديلات المقترحة التالية: (جرى تمييز الإضافات المقترحة إدخالها على النص بعرضها بالبنط العريض وإبرازها ووضع خط تحتها بينما تبين العبارات المحذوفة بشطبها).

الفقرة باء - المبادئ التوجيهية (١-٢، الصفحة ٣) "وتمثل إطار القانون التجاري الدولي العصري والمنسق أساس العلاقات التجارية القائمة على القواعد، كما أنه جزء لا غنى عنه من التجارة الدولية، مع مراعاة أهمية القانون الداخلي والنظم القانونية الداخلية في هذا الصدد."

الفقرة باء - المبادئ التوجيهية (٢-٢، الصفحة ٤) "وينبغي في هذا السياق التشجيع على مواءمة الإطار القانوني الوطني الناظم للعلاقات التجارية مع معايير القانون التجاري المقبولة دولياً، حسب الاقتضاء، لأن هذه المواءمة تيسر هذا التكيف ييسر الوفاء بهذه المتطلبات الأساسية في الإطار القانوني الوطني."

٦- نقترح إضافة إشارة إلى تعديل التشريعات القائمة في إطار الإصلاح القانوني على النحو التالي:

الباب باء - المبادئ التوجيهية (٢-١، الصفحة ٤)، "و كثيراً ما تحتاج الدول إلى مساعدة دولية على بناء القدرات الوطنية المطلوبة لسن القواعد اللازمة أو تجديد وتحديث القواعد القائمة وإنفاذها وتنفيذها وتطبيقها وتفسيرها بصورة ملائمة."

٧- نقترح، في الباب باء - المبادئ التوجيهية (٢-٣، الصفحة ٤)، إعادة صياغة الفقرة على النحو التالي بغية توضيح محتواها الموضوعي: "ويتعين أن تكون آليات الفصل في المنازعات وإنفاذ التعهدات الملزمة في سياق التجارة والاستثمار مستنداً إلى حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وفقاً لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وببغية أن يكون الوصول إلى هذه الآليات سهلاً وأن تكون ميسورة الاستخدام والتكلفة ومتسمة بالكفاءة والفعالية."

٨- ونقترح، في الباب باء - المبادئ التوجيهية (٣-٢، الصفحة ٥)، إدراج أمثلة على الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة: "ولذلك ينبغي أن تنطوي إصلاحات القوانين التجارية على مشاور وتنسيق وثيقين بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة كافة، بما في ذلك المجتمع المدني (الذي يمثل الجمهور العام) والمحامون والمشرعون والقضاة والمحكمون وغيرهم من ممارسي المهن القانونية مثل الموظفين المسؤولين عن صياغة التشريعات."

٩- كما يمكن لإشراك الموظفين المحليين، وكذلك غيرهم من أصحاب المصلحة المحليين، في وضع القانون التجاري الدولي أن يسهم إسهاماً مهماً في تعزيز وتيسير الإصلاح القائم على الصكوك القانونية الدولية. وبناء على ذلك، يرجى النظر في الاقتراح التالي بشأن فقرة مقتضبة إضافية (لعل من الممكن إضافتها في إطار الباب باء - المبادئ التوجيهية، باعتبارها الفقرة ٥-٥ في الصفحة ٨ من المذكرة التوجيهية، أو كفقرة منفصلة ضمن الإطار التشغيلي):

"ويمكن للمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين المحليين في الخاضع التشريعية الدولية مثل الأونسيترال (الأفرقة العاملة واللجنة) أن تسهم إسهاماً كبيراً في فهم فوائد استخدام الصكوك القانونية الدولية من أجل تيسير إصلاح القانون التجاري. ويمكن لتلك المشاركة أن تسمح لأصحاب المصلحة بالإلمام بصياغة القانون التجاري الدولي ومختلف الطرائق التي يمكن أن تُستخدم لاحقاً على الصعيد المحلي، وكذلك أن تكون بمثابة منصة لتبادل أفضل الممارسات مع النظراء على اتساع وتنوع خلفياتهم المهنية والجغرافية."

١٠- ونطلب إضافة توضيح مفاده أن البلد الذي يقبل المساعدة هو الذي يحق له في نهاية المطاف أن يحدد كيفية تنفيذ الإصلاحات المقترحة. ووفقاً لذلك، نقترح إضافة ما يلي بعد الباب جيم - الإطار التشغيلي، ١-٢ (ج) '١٠-٣'، الصفحة ٩، "بصرف النظر عما جاء في المواد الفرعية '١٠-٣'، ينبغي أن يكون إصلاح الإطار القانوني عبارة عن عملية يفقد فيها البلد ويملكها ويديرها."

بيرو [٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ الأصل بالإسبانية]

"... في هذا الصدد، تشرف البعثة الدائمة لبيرو بأن تحيل التعليقات التالية على المذكرة التوجيهية المذكورة أعلاه:

- كما هو مبين في المذكرة، فإن الغرض منها أن تكون بمثابة دليل لجميع مكاتب الأمم المتحدة وهيئاتها وصناديقها وبرامجها فيما يتعلق بتعزيز القانون التجاري، وهي تأتي استجابة لطلب زيادة إدماج أنشطة المساعدة والتعاون التقنيين للأونسيترال ضمن الأنشطة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مكاتب الأمم المتحدة القطرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن ثم، فإن محتويات المذكرة ينبغي أن تكون متسقة مع المبادئ التوجيهية العامة للأمم المتحدة في هذا المجال وأن تدعم تطبيقها، وذلك بغية تحقيق تكامل الجهود وزيادة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وتحقيق الأهداف.
- ينبغي أن تأخذ المذكرة في الاعتبار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تشير إلى عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة، التي ستكون بمثابة إطار عمل الدول والهيئات الدولية في المستقبل.
- بالإمكان تحسين الوثيقة، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد العلاقة بين التنمية وتطوير القانون التجاري.
- ينبغي أن تكون جميع المؤشرات الواردة في المذكرة مرتبطة بالغرض من الوثيقة.
- يمكن أن تأخذ المذكرة في الاعتبار تطور القانون التجاري، والاتجاهات الجديدة في القانون، والحالة الراهنة للاقتصاد الدولي ونشر واعتماد الوثائق التي أعدها اللجنة فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/CN.9/843.

- أخيراً، نظراً للغرض من المذكرة وكونها قُدمت إلى اللجنة للنظر فيها واعتمادها بعد إعدادها وصياغتها على أساس آراء أمانة الأونسيترال وحدها، ينبغي أن تتضمن المذكرة آراء الدول.

وفي ضوء التعليقات الواردة أعلاه، ترى البعثة الدائمة ضرورة النظر في الوثيقة خلال الدورة التاسعة والأربعين للجنة...

المكسيك [٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ الأصل بالإسبانية]

"تعتقد المكسيك أن الوثيقة عالية الجودة لأنها تلخص العمل الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) والأدوات المتاحة لها في دعم البلدان بشكل عام. ويمكن أن تكون الوثيقة على درجة أعلى قليلاً من الدقة فيما يتعلق بالأدوات المتاحة ووسائل الحصول عليها، حيث أنها تشير إلى أنشطة وقواعد بيانات وإمكانية تقديم مساعدة الخبراء ولكنها لا تبين ما يمكن للدول أن تطلبه، والكيفية التي ينبغي بها تقديم الطلبات، والجهة التي ينبغي أن توجه إليها تلك الطلبات.

ويقدم نظام التقييم وقائمة المؤشرات في المرفق مادة جيدة للتفكير، وهي تدرج في نطاق مبادرات مثل التقارير عن مراعاة المعايير والمذونات التي يعدها البنك الدولي. هل قد يكون من المستصوب دمج تلك المبادرات في العمل المشترك الذي تضطلع به الأونسيترال والبنك الدولي؟ ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

١- فيما يتعلق بالبواب ٣-٣: "ينبغي أن تكون إصلاحات القانون التجاري شمولية وأن تنسّق بحسب الاقتضاء مع المبادرات الأخرى ذات الصلة". يُقترح أن يشير نص هذا الباب الفرعي أيضاً إلى أنه على الرغم من أن قوانين الدول وأنظمتها لا يمكن أن تستوعب القضايا التقنية المحضة لأنها تبين التفضيلات السياسية، فإنها تشمل دائماً السياسات العامة التي تسعى تلك الدول إلى تشجيعها من أجل فائدة شعوبها.

٢- ينص الباب جيم ("الإطار التشغيلي") على أنه "ينبغي الاعتراف بالحاجة إلى تحديد الاحتياجات الوطنية إلى إصلاحات القانون التجاري في عمليات الأمم المتحدة في السياق المناسب، وذلك مثلاً في إطار بناء السلام وإطار تقديم المساعدة الإنمائية. ومن أجل التصدي الفعال لأيّ احتياجات وطنية إلى إصلاحات القانون التجاري يتم تحديدها، ينبغي إحداث زيادة كبيرة في الوعي بمعايير وأدوات وخبرات الأمم المتحدة القائمة المتصلة بتنظيم العلاقات

التجارية وفي الاستعانة بها. ويمكن استخدام مرفق هذه المذكرة التوجيهية كقائمة مرجعية بالمؤشرات ذات الصلة عند تقييم حالة إطار القانون التجاري في أي بلد معيّن."

لا بد من مراجعة مدى ملائمة هذه الفقرة حيث يجب أن لا تخضع الدول لمخططات إلزامية من أجل التحقق من المؤشرات الجديدة لتقييم اللوائح التنظيمية التجارية، ولا سيما بالنظر إلى أن العمل المضطلع به في إطار اللجنة يرمي إلى إيجاد أدوات للدول على أساس التوحيد القياسي على نطاق شتى التقاليد القانونية، بما يتيح للدول تكييف هذه الأدوات وفقا لاحتياجاتها الخاصة.

ويجدر التذكير بأن الآليات المشار إليها بوصفها قوانين غير ملزمة (القوانين النموذجية والأدلة التشريعية) تكفل حرية الدول في البت في اللوائح التنظيمية التي تلائم ظروفها المحددة، كما أن الأنظمة التجارية لأية دولة ينبغي ألا تُقيّم على أساس ما إذا كانت تلك الدولة قد اعتمدت القوانين النموذجية ذات الصلة أم لم تعتمدوها.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الاقتصادات يجري تحليلها في الوقت الحاضر في إطار مشروع "ممارسة الأعمال التجارية" الذي يستند إلى مؤشرات مختلفة يجوز أن تكون بمثابة نقطة مرجعية للجنة فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية في مختلف الاقتصادات. وفي الوقت نفسه، ودون الإخلال بما جاء أعلاه، لا تشير المذكرة التوجيهية إلى المنهجية المستخدمة في اختيار المؤشرات المحددة في المرفق ولا إلى التقييم الذي سيُضطلع به فيما يتعلق بكل رد من الردود، وهو ما يترك الدول في حالة من عدم الأمن.

المرفق

قائمة بالمؤشرات المفيدة في تقييم حالة إطار القانون التجاري في أي بلد معيّن.

- ١- الإطار القانوني ينصُّ على الاعتراف بحقوق الملكية والعلاقات القانونية وإنفاذها:
الرد: نعم، في المكسيك، تُحترم حقوق الملكية الخاصة إلا في الحالات التي تقتضي المصادرة أو تطبيق قانون إسقاط الحق في الملكية.
- ٢- الإطار المحلي للقانون التجاري يمثل للمعايير المقبولة دوليًا للقوانين التجارية:
الرد: نعم، يمثل القانون التجاري والقواعد التجارية المستمدة منه لأحكام القانون التجاري الدولي، ويجري تحديثها بانتظام.

(أ) القوانين المحلية التي تنظم العلاقات التجارية تُسنُّ على أساس معايير القانون التجاري المقبولة دولياً؛

الرد: نعم، تدرج بعض المعايير الدولية في القانون ويُنفذ بعضها الآخر من خلال الاتفاقات والمعاهدات التجارية.

٣- بناء القدرات المحلية على إجراء إصلاحات سليمة للقوانين التجارية يتم بصورة مستمرة:

الرد: نعم، يجري تعديل القانون التجاري المكسيكي وفقاً للاحتياجات الناشئة، على سبيل المثال، في مجالي الحقوق الضمانية والتجارة الإلكترونية.

(أ) تُعقد بانتظام دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين حول مسائل القانون التجاري [ولكن مرتين في السنة على الأقل]؛

الرد: نعم، تقام دورات عامة في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة وفي وزارة الشؤون الاقتصادية.

(ب) تتحسن المشاركة في هذه الدورات، وبخاصة من حيث تحقق زيادة مطردة في عدد الحضور، مصنفاً حسب السن ونوع الجنس والتخصص والانتماء (مثلاً الانتماء إلى وزارة أو هيئة أخرى تابعة للدولة) وغير ذلك من المعايير ذات الصلة، ونتائج اختبارات التقييم كافية؛

الرد: بشكل عام، نسب الحضور متفاوتة.

(ج) يزيد عدد الأنشطة التي تقوم بها هيئات إقليمية ودولية لصياغة القواعد بشأن مسائل القانون التجاري ويحضرها خبراء محليون زيادة مطردة؛

الرد: نعم، هناك مجموعة من المستشارين التابعين لوزارة الخارجية تضم خبراء في القانون التجاري يشاركون في عمل الهيئات الدولية، ولا سيما الأونسيترال.

(د) الخبرات المحلية بشأن مسائل القانون التجاري مجمعة مركزياً ويسهل الوصول إليها واستخدامها عند الضرورة (على سبيل المثال لتنسيق موقف الدولة في الأنشطة التي تقوم بها هيئات إقليمية ودولية لصياغة القواعد بشأن مسائل القانون التجاري، ولتحديد الاحتياجات المحلية إلى إصلاحات القانون التجاري على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ومتابعتها)؛

الرد: نعم، إنها متاحة بسهولة.

(هـ) الاحتياجات المحلية إلى إصلاحات القانون التجاري تخضع للتقييم بانتظام، بما في ذلك في إطار المساعدة الإنمائية.

الرد: نعم، يجري تحديث التشريعات التجارية بانتظام وتُنشر تلك التتقيات رسمياً.

٤ - قدرة القضاة والمحكمين المحليين وغيرهم من الممارسين القانونيين المحليين على فهم معايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتطبيقها بطريقة متسقة وتحقيق الارتقاء بنوعية الأحكام وقرارات التحكيم ملائمة:

الرد: نعم، هناك قضاة ومحكمون متخصصون في معايير القانون التجاري وتطبيق تلك المعايير.

(أ) دورات التعلم المستمر للقضاة تعقد بانتظام [ولكن مرتين في السنة على الأقل]، وتتضمن مناهجها دورات بشأن تفسير معايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتطبيقها بصورة متسقة؛

الرد: نعم، تتضمن المناهج الدراسية لجامعة المكسيك الوطنية المستقلة والجامعات أخرى القانون التجاري الدولي، بل وتقام إجراءات صورية، مما في ذلك إجراءات التحكيم.

(ب) المشاركة في هذه الدورات آخذة في التحسن، ولا سيما من حيث تحقق زيادة مطردة في عدد الحضور، مصنفًا حسب السن ونوع الجنس والتخصص والانتماء إلى محكمة (مثلاً محكمة ابتدائية أو محكمة استئناف أو محكمة عليا على مستوى المقاطعة أو المستوى الاتحادي) وغير ذلك من المعايير الأخرى ذات الصلة، ونتائج اختبارات التقييم كافية؛

الرد: لا، يدرس الموظفون القضائيون المواضيع على أساس فردي، ولا يدرسون كمجموعة سوى في حالة الهيئات الجماعية، مثل المحاكم الدورية الجماعية ومحكمة العدل العليا.

(ج) عدد القضاة المحليين الذين يشاركون في الندوات القضائية الدولية وغيرها من الدورات التدريبية القضائية الدولية والإقليمية في تزايد مطرد؛

الرد: نعم، إنهم يحضرون حالياً المؤتمرات والندوات وحلقات العمل.

(د) توجد آلية لجمع السوابق القضائية الوطنية المتعلقة بمعايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتحليلها ورصدها ونشرها؛

الرد: نعم، الأسبوعية القضائية للاتحاد والتقارير السنوية المقدمة من المحكمة العليا.

(هـ) عدد القضايا المتعلقة بمسائل القانون التجاري المبلغ عنها والتي تحيل إلى معايير القانون التجاري الملائمة والمقبولة دولياً هي في تزايد مستمر.

الرد: نعم، تتاح هذه المعلومات في المنشورات المشار إليها في ٤ (د) أعلاه.

٥- آليات الفصل في المنازعات وإنفاذ التعهدات الملزمة في سياق التجارة والاستثمار يسهل الوصول إليها وميسورة التكلفة ومتسمة بالكفاءة والفعالية:

الرد: نعم، يمكن الوصول إليها بتكلفة معقولة.

(أ) الآليات البديلة الخاصة بتسوية المنازعات التجارية (التحكيم والوساطة والتوفيق في المجال التجاري) متاحة كخيار لالتماس الفصل في المنازعات التجارية لدى هيئة محايدة؛

الرد: نعم، استحدثت المحاكم الوساطة والتوفيق.

(ب) تعمل هذه الآليات على أساس المعايير المقبولة دولياً؛

الرد: نعم، إنها تقوم على المعايير الدولية القائمة على القوانين أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

(ج) توجد آليات لرصد سرعة وفعالية قرارات المحاكم وإنفاذها، فضلاً عن إنفاذ قرارات التحكيم.

الرد: نعم، على أساس القانون الاتحادي المتعلق بالشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات الحكومية العامة.

٦- يتم تثقيف الناس بشأن مسائل القانون التجاري الدولي والحقوق والالتزامات الأساسية الناشئة عن العلاقات التجارية وفرص العمل المرتبطة بها:

الرد: لا.

(أ) مواضيع القانون التجاري مدرجة في مناهج المدارس التقنية والجامعات ودورات التدريب المهني؛

الرد: نعم، تُدرّس مواد القانون التجاري في كل تلك المستويات.

(ب) تُعقد بانتظام [ولكن مرتين في السنة على الأقل] دورات محلية لأفراد الأوساط الأكاديمية تهدف إلى تيسير وضع مبادئ قانونية محلية بشأن مسائل القانون التجاري متوافقة مع نظائرها الدولية السائدة؛

الرد: نعم، تُعقد دورات دراسية وحلقات عمل بشأن المبادئ القانونية المتعلقة بالقانون التجاري.

(ج) المشاركة في هذه الدورات تتحسن، وبخاصة من حيث تحقق زيادة مطردة في عدد الحضور، مصنفاً حسب السن ونوع الجنس والتخصص والانتماء (إلى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى) وغير ذلك من المعايير ذات الصلة، ومن حيث كفاية نتائج اختبارات التقييم؛

الرد: المشاركة بنسب متفاوتة.

(د) عدد طلاب القانون المحليين المشاركين في المسابقات التدريبية المحلية والإقليمية والدولية، مصنفاً حسب نوع الجنس والدخل والمعايير الأخرى ذات الصلة، يزداد باطراد.

الرد: لا، للأسف تركز الدورات على المنازعات القضائية في مجال حقوق الإنسان.

٧- توجد آليات فعالة للتمكين القانوني بشأن المسائل التجارية:

الرد: نعم، عن طريق التحكيم.

(أ) معايير القانون التجاري المقبولة دولياً مترجمة إلى اللغات المحلية، والترجمة متاحة بسهولة لعموم الجمهور؛

الرد: نعم، البعض منها مترجم إلى اللغة الإسبانية ومتاح للجمهور، ولكن لم يُترجم أي منها إلى اللغات المحلية.

(ب) يشجّع على نطاق واسع على استخدام مصادر المعلومات الموثوقة المتاحة بسهولة عن مسائل القانون التجاري الدولي، بما في ذلك الأدوات الموجهة إلى تيسير فهم معايير القانون التجاري المقبولة دولياً وتنفيذها وتيسير تفسيرها وتطبيقها بصورة متسقة؛

الرد: نعم، ينطبق جميع ما ورد أعلاه على الدراسات الجامعية والدراسات العليا.

(ج) توجد مؤسسات تدعم النشاط الاقتصادي، مثل الغرف التجارية ونقابات المحامين ومراكز التحكيم والتوفيق التجاريين، وهي موزعة بانتظام في جميع أنحاء البلد.

الرد: نعم، وهي تشمل الغرفة الوطنية للصناعات التحويلية، والأكاديمية المكسيكية للقانون الدولي المقارن والخاص، ونقابة المحامين الوطنية، والرابطة الوطنية لمحامي الشركات، وكلليات القانون التجاري في الجامعات، وغرفة التجارة الدولية.

تؤثر بعض مؤشرات النواتج والمخرجات، مثل تلك الواردة أدناه، في فعالية إطار القانون التجاري، على الرغم من أنها لا تتعلق بالقانون التجاري تحديداً:

٨- القوانين والأنظمة وسائر النصوص القانونية وما يقترن بها من تعديلات تدخل عليها، فضلاً عن الأحكام القضائية والقرارات الإدارية ذات نطاق الانطباق العام أو التي لها قيمة كسوابق قضائية، تتسم بما يلي:

(أ) يسهل فهمها؛

الرد: ليس على الأشخاص الجدد في هذا المجال والذين لا يفهمون المفاهيم القانونية المعنية.

(ب) يمكن تفسيرها وتطبيقها بصورة متسقة؛

الرد: نعم، ولكن فقط إذا أُشير إلى السوابق القانونية؛ وخلافاً لذلك فإن تفسيرها لا يكون موضوعياً.

(ج) متاح للجمهور على الفور.

الرد: نعم، من خلال الجريدة الرسمية للاتحاد والجرائد الرسمية للكيانات الاتحادية.

٩- المصدر ذو الحجية للنصوص القانونية وغيرها من المعلومات الحكومية معلن عنه على نطاق واسع ومضان بصورة ممنهجة:

الرد: نعم، تُنشر النصوص والمعلومات المعنية على نطاق واسع من خلال الجريدة الرسمية للاتحاد والجرائد الرسمية للكيانات الاتحادية وعبر الوسائط الإلكترونية.

١٠- المؤسسات وقواها العاملة جيدة التنظيم والتمويل والتدريب:

الرد: لا، القوى العاملة ضعيفة التمويل، وتتطلب الحصول على دورات تدريبية بطبيعة الحال.

١١- توجد آليات لرصد ومراقبة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات العمومية:

الرد: نعم، وهي: مكتب المدعي العام الاتحادي المعني بحماية المستهلك، ومكاتب النيابة المحلية، ومجلس القضاء، ووزارة الخدمة العامة، والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات.

السلفادور [١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ الأصل بالإسبانية]

"... في هذا الصدد، أبلغت وزارة الشؤون الاقتصادية، بوصفها السلطة الوطنية المختصة، بالاعتبارات التالية: "لا توجد ملاحظات قانونية تستحق التقدم؛ ومع ذلك يجدر استعراض الانتباه إلى أن هذه الوزارة تشجع القيام بالعديد من الإصلاحات القانونية ذات الصلة بالتجارة فيما يخص مواءمة الإطار القانوني في السلفادور مع نظيره لدى المجتمع الدولي، ومن ثم إيجاد حالة من اليقين فيما يخص التجارة. ولذلك، من الأهمية بمكان الحصول على المساعدة التقنية المشار إليها في الصك المذكور أعلاه، ومن ثم تنفيذ أفضل الممارسات على الصعيد الدولي..."

ثالثاً -

تعليق من دولة تلقتة الأمانة رداً على مذكرتها الشفوية
LA/TL 131(9) – CU 2015/245/OLA/ITLD المعممة على جميع

الدول في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

شيلي [٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ الأصل بالإسبانية]

"... في هذا الصدد، ترحب البعثة الدائمة لشيلي بالوثيقة المعنونة "مذكرة توجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري" وبالتعليقات التي قدمها عدد من الدول الأعضاء في الأونسيترال، وتعتبر محتوياتهما مساهمة في المناقشة الموضوعية بشأن تحديد دور الأونسيترال في سياق الأمم المتحدة وفي توجيه عملها في المستقبل.

وهي تتفق أيضاً مع العديد من التعليقات المقدمة، وخاصة - كما تم التعبير عنه بالفعل خلال مناقشات اللجنة في تموز/يوليه ٢٠١٥ - فيما يتعلق بالحاجة إلى وثيقة موجزة وواضحة، تخلو من الأحكام القيمية، مما سيساهم في تحقيق المقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٥ (د-٢١) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦.

وفي ضوء ما سبق، فإن البعثة الدائمة ترى أنه ينبغي مراجعة الوثيقة مرة أخرى في الدورة القادمة للجنة في تموز/يوليه ٢٠١٦..."